دور الرقابة الداخلية في تحقيق جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية على وزارة المالية السودانية

The Role of Internal Control in Achieving Quality Financial Reports: A Case Study of the Sudanese Ministry of Finance

د. محمد فضل المولى عبد الوهاب حماد أ جامعة المناقل للعلوم والتكنولوجيا – السودان Alzafran2992@gmail.com

تاريخ النشر: 11 /11/2025

تاريخ القبول: 2025/10/26

تاريخ الارسال: 2025/09/24

ىلخص

هدف البحث الي التعرف على دور الرقابة الداخلية في تحقيق جودة التقارير المالية من خلال عرض العلاقة ذات الدلالة الاحصائية بين مستوى الضبط مستوى الرقابة الإدارية وجودة التقارير المالية في وزارة المالية السودانية والتعرف على العلاقة ذات الدلالة الاحصائية بين الرقابة المحاسبية وجودة التقارير المالية في وزارة المالية السودانية. من خلال ذلك تم افتراض الفر ضيات بناءاً على اهداف البحث اعتماء البحث على المنهج الوصفي المالية في وزارة المالية السودانية. من خلال ذلك تم افتراض الفر ضيات بناءاً على اهداف البحث اعتماء البحث على المنهج الوصفي التحليلي، قام الباحث بتوزيع 115 استمارة الكترونيا على مجمتع الدراسة تم استرداد 100 استمارة صالحة للتحليل وبعد الدراسة والتحليل تم التوصل الى النتائج التالية ثبوت صحة الفرض والذي مفاده: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الرقابة الإدارية وجودة التقارير المالية في وزارة المالية في وزارة المالية (كمتغير تابع)، حيث كانت قيمة مربع كأي المحسوبة (197.66) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كأي الجدولية والتي تقع في المدى ما بين (1.13 – 4.95) وبدرجات حرية (2-1) وبمستوى دلالة Sig المقيمة أكبر من قيمة مربع كأي الجدولية والتي تقع في المدى ما بين (0.00 م وبدر الماكان هناك اهتمام بمستوى الرقابة الإدارية كلما أدى ذلك إلى جودة التقارير المالية في وزارة المالية. وجاء تصنيف الوسيط والمنوال بدرجة موافق، هو يفسر التأثير على جودة التقارير المالة.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، الرقابة المحاسبية، الرقابة الادارية، الضبط الداخلي، جود التقارير المالية، وزارة المالية.

Abtract:

This research aimed to identify the role of internal control in achieving the quality of financial reports by examining the statistically significant relationship between the level of administrative control and the quality of financial reports in the Sudanese Ministry of Finance, the statistically significant relationship between the level of internal control and the quality of financial reports in the Sudanese Ministry of Finance, and the statistically significant relationship between accounting control and the quality of financial reports in the Sudanese Ministry of Finance. Based on these objectives, hypotheses were formulated. The research employed a descriptive-analytical approach.

^{1 -} المؤلف المراسل: محمد فضل المولى عبد الوهاب حماد – الأميل: Alzafran2992@gmail.com

The researcher distributed 115 questionnaires electronically to the study population, and 100 valid questionnaires were returned for analysis. After the study and analysis, the following results were obtained: the hypothesis was confirmed, indicating that there is a statistically significant relationship between the level of administrative control and the quality of financial reports in the Ministry of Finance. The chi-square analysis revealed a statistically significant relationship between the level of administrative control (independent variable) and the quality of financial reports at the Ministry of Finance (dependent variable). The calculated chi-square value was 197.66, which is greater than the critical chi-square value (4.13–4.95) with 1–2 degrees of freedom and a p-value of 0.00 for all statements. This is statistically significant at the 0.000 level, meaning that increased attention to the level of administrative control leads to higher quality financial reports at the Ministry of Finance. The median and mode were classified as agreeing, thus explaining the impact on the quality of financial reports.

Keywords: Internal control, accounting control, administrative control, internal audit, quality of financial reports, Ministry of Financ

مقدمة:

تعتمد المؤسسات المالية اعتماداً أساسياً في تحقيق عملها في ضبط ممتلكاتها على هيكل الرقابة الداخلي الذي يحتوى على أساليب رقابية محاسبية وإدارية وهذا ما أكد عليه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين في وجود علاقة وثيقة بين الرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية، مما يدعم تحقيق رقابة فعالة ينتج عنها تقارير مالية خالية من التحريفات.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في عدم اتصاف التقارير المالية الحكومية التي تصدرها الوحدات الحكومية السودانية حالياً بخاصية الشفافية بسبب ضعف أنظمة الرقابة الداخلية، بجانب تعدد الأنظمة المحاسبية المستخدمة في إعداد وعرض تلك التقارير المالية. وتم التعبير عن مشكلة البحث بالتساؤلات التالية:

- هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الرقابة الإدارية وجودة التقارير المالية في وزارة المالية السودانية.
- 2. هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الضبط الداخلي وجودة التقارير المالية في وزارة المالية السودانية.
 - هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة المحاسبية وجودة التقارير المالية في وزارة المالية السودانية.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في ابراز دور الرقابة الداخلية المتمثل في الرقابة المحاسبية والادارية والضبط الداخلي في تحقيق جودة التقارير المالية من خلال توفير موروث نظري عن موضوع البحث وتطبيق ذلك على وزارة المالية السودانية.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في الآتي:

- 1. التعرف على العلاقة ذات الدلالة الاحصائية بين مستوى الرقابة الإدارية وجودة التقارير المالية في وزارة المالية السودانية.
 - 2. التعرف على العلاقة ذات الدلالة الاحصائية بين مستوى الضبط الداخلي وجودة التقارير المالية في وزارة المالية السودانية.
 - 3. التعرف على العلاقة ذات الدلالة الاحصائية بين الرقابة المحاسبية وجودة التقارير المالية في وزارة المالية السودانية.

فرضيات البحث:

تتمثل فرضيات البحث في الاتي:

- 1. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الرقابة الإدارية وجودة التقارير المالية في وزارة المالية السودانية.
- 2. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الضبط الداخلي وجودة التقارير المالية في وزارة المالية السودانية.
 - 3. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة المحاسبية وجودة التقارير المالية في وزارة المالية السودانية.

منهج البحث

استخدم الباحث المنهج الوصف التحليلي من خلال كتابة الاطار النظري وعرض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث وتحليل واختبار الفرضيات البحثية.

الدراسات السابقة:

دراسة همام واخرون(2024) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور نظام الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية من وجهة نظر موظفي البنك الأهلي اليمني حيث تم اختيار عينة قصدية ممثلة بحيث تم توزيع (50) استبانة وتم توزيع (45) استبانة صالحة للتحليل، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وعلى الحزمة الإحصائية ببرنامج(SPSS) ، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة، وكانت أهم نتائج الدراسة تشير إلى أن مستوى توافر الرقابة الداخلية كان عاليا، إذ حصلت جميع أبعاد هذا المحور على مستوى توافر عالي، وأن هناك أثار ذات دلالة إحصائية بين كل بعد من أبعاد الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية، كما تبين أنه لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه دور الرقابة الداخلية في وجود التقارير المالية تعزى لتباينهم في الخصائص الشخصية والوظيفية، وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها إعطاء أهمية أكبر للرقابة والضبط والمعلومات والاتصالات وبما يحسن من جودة التقارير المالية لأصحاب المصالح والأطراف ذات العلاقة بالبنك.

دراسة مروة ابراهيم ربيع، (2023) ² هدف البحث إلى معرفة أثر ضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له (من دفع وتحصيل الكتروني) على جودة التقارير المالية. قدم البحث إطاراً نظرياً لضوابط الرقابة الداخلية ومكوناتها في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له وأثرها على جودة التقارير المالية. كما قامت الباحثة باختبار فرضى البحث باستخدام قائمة الاستقصاء وتوزيعها على عينة الدراسة في الوحدات الحسابية التابعة لجامعة الاسكندرية. استخدمت الباحثة برنامج SPSS الاصدار 26 لتحليل الاحصاء الوصفى واستخدام الاختبارات الاحصائية المعلمية لاختبار فرضى البحث. توصلت نتائج الدراسة في وجود تأثير معنوى وإيجابي لضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكملة له على جودة التقارير المالية في الوحدات الحكومية المصرية. أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات ولعل من أهمها ضرورة الأخذ في الاعتبار ضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية. عرضت الدراسة أيضاً العديد من المجالات البحثية المرتبطة بموضوع البحث.

دراسة عثمان احمد(2021) دراسة

هدفت دراسته إلى التعرف على أثر الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية. دراسة حالة: وزارة المالية في رام الله. تكونت عينة الدراسة من (50) عاملا في وزارة المالية، وتم اختيارهم عشوائيا من مجتمع الدراسة. تم اعتماد استبيان لجمع البيانات، وتمت معالجة البيانات إحصائيا باستخدام برنامج SPSS. وجدت الدراسة مجموعة من النتائج: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (0.05) للرقابة الداخلية بأبعادها (المتابعة والمعلومات والاتصالات) على جودة التقارير المالية بأبعادها، كما تم استبعاد البيئة الرقابية وتقييم المخاطر،

وتصورات الموظفين حول مستوى تطبيق الرقابة تتمتع وزارة المالية بدرجة عالية من الداخلية، كما كانت تصوراتها حول توافر الخصائص اللازمة لتحقيق الجودة في التقارير المالية مرتفعة أيضا. وأوصت الدراسة بضرورة دراسة تقارير المراقبة والأداء قبل إجراء التحويلات بين الموظفين، وضرورة قيام الوزارة بوضع خطط استراتيجية للمخاطر بحيث يتم اتخاذ إجراءات سريعة لمواجهة المخاطر والتخلص منها، كما أوصت بضرورة تقديم معلومات مالية واضحة ومفهومة من أجل زيادة قيمة التقارير المالية بما يتناسب مع مستخدمي تلك التقارير لاتخاذ القرار السليم

دراسة مجدي مليجي واخرون (2016) 5 استهدف البحث استكشاف العوامل المؤثرة في مدى ضعف نظام الرقابة الداخلية دراسة مجدي مليجي واخرون (2016) 5 استهدف البحث استكشاف العوامل المؤثرة في مدى ضعف نظام الرقابة الدالية من المركات المصرية المسجلة من ناحية وتحليل المحتوى حيث تم فحص وتحليل التقارير المالية لعينة من (118) شركة من الشركات المصرية المسجلة خلال عام 2015م وذلك لبناء نموذجين أحدهما لمحددات ضعف الرقابة الداخلية والأخر لعلاقة ضعف الرقابة الداخلية بدرجة التحفظ المحاسبي وقد استخدم الباحثون اختبار الارتباط والانحدار في فحص العلاقة بين متغيرات الدراسة. وقد أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة ارتباط سالبة وذات تأثير معنوي بين ضعف الرقابة الداخلية وكل من عمر الشركة، ونمو المبيعات، والخسائر المتراكمة وكمؤشر على الموارد المخصصة لنظام الرقابة الداخلية). كما كانت علاقة الارتباط موجبة وذات تأثير معنوي مع قيام الشركة بعمليات الاندماج أو الاستحواذ (كمؤشر على إعادة الهيكلة). بينما كانت علاقة الارتباط موجبة ولكن ليس لها تأثير معنوي مع استقالة بعمليات الاندماج أو الاستحواذ (كمؤشر على إعادة الهيكلة). بينما كانت علاقة الارتباط موجبة ولكن ليس لها تأثير معنوي مع استقالة مواقب الحسابات. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط سالبة وذات دلالة معنوية بين ضعف نظام الرقابة الداخلية ودرجة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، وهو ما يشير إلى أن زيادة درجة التحفظ المحاسبي ترتبط بوجود نظام رقابة داخلية قوي.

مماسبق يلاحظ الباحث ان الدرسات السابقة تناولت بعضا من جوانب موضوع الدراسة ومتغيراتها على مختلف جهات التطبيق مع اختلاف الفترات الزمنية والمكانية ومحددات الدراسة وادوات التحليل واختلاف النتائج البحثية.

الرقابة الداخلية: عرفت الرقابة الداخلية بأنها، مجموعة من الضوابط الداخلية التي تمارس من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية لضمان كفاءة الأعمال التي تقوم بها، بالإضافة إلى تحقيق الرقابة الوقائية من خلال منع واكتشاف الغش والتلاعب قبل حدوثه، ومنع تكراره مستقبلاً والسيطرة على الموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية (6)، كما عرفت الرقابة الداخلية أيضاً بأنها عملية تتفاعل من خلالها عدة مقومات تؤثر عليها أطراف عديدة مثل مجلس إدارة المنشأة والإدارة المسئولة بالإضافة إلى كافة العاملين فيها، وتكون مصممة لتوفير تأكيدات معقولة تتعلق بانجاز كافة أهداف المنشأة والتي تندرج ضمن المجموعات الرئيسية (2)، كما عرفتها لجنة (COSO) بأنها العملية التي يقوم بها مجلس الإدارة وغيرهم من الموظفين ويتم تصميمها لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق موثوقية التقارير المالية، وفاعلية وكفاءة العمليات، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بما (3)

أهمية الرقابة الداخلية

تعد الرقابة الداخلية في مفهومها المحاسبي أداة منع وأداة اكتشاف للمنحنيات في الأمور المالية، فمن حيث المنع تضع اجراءات للإدارة تحد من الوقوع في الاخطاء المالية سواء عن قصد أو غير قصد، ومن حيث اكتشاف الانحرافات المالية فأنها تمارس بواسطة متخصصين في علم المحاسبة ولديهم المعرفة في التحقق من صرف الأموال وإثباتها مما يسهم في اكتشاف الانحرافات المالية (1). كما أنما المنظمة، مهم في مسار إدارة المنظمات، كما أن الرقابة تضمن ضمنياً للإدارة تقديم التخطيط والمؤشرات حول الأهداف المتبعة من قبل المنظمة،

وكذلك بخصوص تطبيق الاستراتيجيات التي تم تبنيها، يسمح التنظيم بمنح حامل تنظيمي ضروري لتنفيذ الاستراتيجيات، ويجئ التوجيه لهذا التنظيم وينشط الأفراد، في حين أن دور الرقابة هو التأكد من أن كل الجهود المبذولة التي تساهم في تحقيق الأهداف (2).

كما تنبع أهمية الرقابة الداخلية من كونها تساعد في متابعة الإدارة العليا بالمشروع لما يتم من أعمال وأنشطة به بما يساهم في زيادة كفاء تما وفعاليتها، كذلك تعمل على الحصول على المعلومات المناسبة لحاجة من يستخدمها في الأغراض المختلفة وفي التوقيت الملائم مع مراعاة اقتصاديات الحصول على هذه المعلومات (3).

إن أهمية الرقابة الداخلية ترجع إلى كونها أنها ضرورية للتأكد من حسن سير العمل وأن الانجاز سائر كما ينبغي له، كما تساعد الإدارة في الكشف عن المشكلات أو الانحرافات ومعرفة أسبابها، وهي عملية شاملة ذات مساس بكل مفاصل العملية الإدارية واضحة التخطيط واتخاذ القرارات، تزايد أحجام المنظمات وتعقد أعمالها، واتساع رقعتها الجغرافية، كل ذلك يتطلب أنظمة رقابية مناسبة (1).

أهداف الرقابة الداخلية

يعتبر نظام الرقابة الداخلية في أي منظمة بمثابة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح الأطراف المهتمة بالوحدة بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات الصلة، فهو نظام يوفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، حيث يسعى نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيق الأهداف التالية (1):

- 1. التأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الأصول من التلاعب والإختلاس وسوء الاستعمال.
 - 2. التأكد من دقة البيانات المحاسبية ومدى الإعتماد عليها لاتخاذ القرارات المستقبلية.
 - 3. التأكد من الإستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة.
 - 4. التأكد من وضع هيكل تنظيمي وتشغيل نظام واضح للصلاحيات والمسئوليات.
 - 5. التأكد من اختيار كبار وصغار الموظفين وفقا لوصف وظيفي محكم ومعد مسبقا.
- 6. التأكد من تحديد الإجراءات التنفيذية بطريقة تضمن أسباب الأنشطة والعمليات بكفاءة عالية.

تحدف الرقابة الداخلية إلى حماية الأصول والموجودات والممتلكات ويقصد بها تفادي خسارة الاصول بسبب الفاقد وسوء الاستغلال وسوء الأدوات والأخطاء والتلاعب والمخالفات ونجد في هذا المجال حمايتين (2):

- 1. حماية مادية ويقصد بما حماية الأصول من الأخطاء التي يمكن أن تتعرض لها من جراء العوامل الخارجية من سرقة أو تلف.
- 2. حماية محاسبية ويقصد بما ارتباط التسجيلات بالحركات الفعلية للأصول وتتضمن جميع تحركاتما حتى يمكن متابعتها بدقة.

مفهوم التقارير المالية:

عرفت بأنها وسيلة اتصال خاصة بوصف موضوع معين، يتضمن حقائق وبيانات ومعلومات تعرض على القارئ من أجل اتخاذ توصية أو قرار، وقد تكون شفهية أو تحريرية (2)، وعرفت بأنها الوسيلة الرئيسية التي تستخدم في توصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية (3)،

أهمية التقارير المالية:

تظهر أهمية تناول مشكلة القصور في قدرة التقارير المالية في التعبير عن الواقع المالي في ضوء حقيقة هامة تتمثل في كون البيانات المحاسبية التي توفرها المحاسبية العمود الفقري المؤثر في اتخاذ القرارت، حيث أن الافصاح عن المعلومات المحاسبية التي تلائم احتياجات المستخدمين تؤدي إلى ترشيد قراراتهم، أي أن المعلومات المحاسبية لها تأثير على اتخاذ القرار، كما أن لها دوراً في إحداث تغذية عكسية بتعديل التوقعات السابق بناؤها (1). وأكدت أحدى الدراسات على أن المعلومات الواردة بالتقارير المالية تمثل القوة لمن يملكها (2). وتعد

التقارير المالية مصدراً مهماً وأساسياً للعديد من المؤشرات اللازمة لتحقيق الرقابة والمساءلة عن أي خلل أو قصور بعد تحديد المسئولية، فهناك علاقة وثيقة بين النزاهة والشفافية في التقارير المالية والمساءلة، وفي الجانب المحاسبي والرقابي تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية، فقد أصبح الجميع يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح ومزيداً من الشفافية، بحدف أن تكون التقارير المالية صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية، ولضمان الجودة في تلك التقارير، لذلك فإن التقارير المالية تكون صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التقارير، وهذا يزيد من ثقة كافة الأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية، وتأتي أهمية الشفافية من أنحا تعمل على زيادة المعلومات الواردة في الايضاحات، مما يؤدي إلى تحسين الإفصاح (3). وتعد التقارير المالية بغرض توفير المعلومات المالية اللازمة لمستخدمي تلك التقارير، حيث تكمن أهميتها في تحسين توقيت المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات عند حاجتهم إليها (4). إن أهمية التقارير المالية تتمثل في كونحا تقدم المعلومات اللازمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسيين التي تساعدهم على التنبؤ باستمرارها وتحقيقها لنتائج ايجابية، بجانب تقديم معلومات عن مصادر الأموال المتاحة وكيفية استخدام هذه الأموال (1). أيضاً أشار أحد الباحثين بأن التقارير لا تعتبر غاية في حد ذاتما بل أنما وسيلة لتحقيق أغراض معينة من أهمها (2): تساعد في اتخال المتابعة والرقابة وتقييم الأداو.

جودة التقارير المالية:

بوجه عام أن تكون المعلومات خالية من الأخطاء والتحريف والتزوير والغش وموضوعة بواقعية دون تضخيم، وتعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية الي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعه للمستخدمين، ولتحقيق ذلك لابد من أن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها (1)، وتعرف بأنحا مدى تقديم التقارير المالية لمعلومات حقيقية وعادلة نحو الأداء الاقتصادي، أي أنحا الدقة التي تفصح بما التقارير المالية عن المعلومات المرتبطة بالعمليات (2)، كذلك عرفت بأنحا، أحد مجالات دراسات جودة المحاسبة، حيث أنه لا يوجد تعريف متفق عليه لجودة المحاسبة، فقد تنوعت مداخل قياس هذه الجودة، وقد كان المدخل الأكثر شيوعاً هو قياس جودة التقارير المالية، وذلك بالاعتماد على أرقام معينة وردت ضمن هذه التقارير تعكس جوانب مختلفة لهذه الجودة، حيث قامت كل دراسة ببناء مقياس أو أكثر لجودة التقارير المالية يعتمد على أنواع محددة من المعلومات الواردة ضمن هذا التقرير، وقد نالت الاهتمام الأكبر في هذا السياق معلومات الأرباح ومكوناتها المتمثلة في التدفقات النقدية وحسابات الاستحقاق (3)

مجتمع الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة والمشكلة المدروسة، ويتكون من العاملين بوزارة المالية السودانية باعتبارهم احد الأطراف المحورية في دراسة موضوع هذا البحث بالتركيز على، مدير إدارة، رئيس قسم، مراجع داخلي، موظف، محاسب، اخرى.

2. عينة الدراسة:

قام الباحث في هذا البحث على توزيع استمارات الاستبانات إلكترونيا على مجتمع البحث والتي تمثل في عدد(115)، وهم العاملين الذين أبدوا استعدادهم للتعاون مع الباحث، وتم اختيار عينة عشوائية للباحث من (100) مفردة من ذوي الاختصاص.

الأساليب الاحصائية الوصفية

تم استخدام الأساليب الاحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة، وتوزيعه وقد تضمنت الأساليب التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة، متمثلة في الوسط الحسابي والانحدار البسيط والانحدار المتعدد: من خلال معامل الارتباط (R) وهو مؤشر إحصائي يستخدم لتحديد نوع ودرجة العلاقة بين المتغيرات وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على قوة العلاقة واختبار مربع كاي ووفقاً لهذا الاختبار يتم مقارنه القيمة الاحتمالية (PROB) للمعلمة المقدرة مع مستوى المعنوية (5%) فإذا كانت القيمة الاحتمالية اكبر من (0.05) يتم قبول فرض العدم، وبالتالي تكون المعلمة غير معنوية إحصائياً, إما إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من (0.05) يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.

اختبار درجة مصداقية البيانات

ثبات الاختبار بأن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة ، واحدة تحت ظروف مماثلة. ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد، ورصدت درجة كل منهم ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها، وتم الحصول عليها مما على الدرجة نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً. كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة، والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار، لاختبار مدى توافر الثبات، والإتساق الداخلي بين الإجابات على العبارات تم احتساب معامل المصداقية ألفا كرنباخ (Alpha-Cronbach)، وتعتبر القيمة المقبولة إحصائيا لمعامل ألفا كرنباخ 60%. وتم إجراء اختبار المصداقية على إجابات المستجيبين للاستبانة لجميع محاورها.

أما الصدق فهو أيضا مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات. وتتراوح قيمة كل من الصدق ، والثبات بين الصفر ، والواحد الصحيح.

في هذه الدراسة تم استخدام طريقة التجزئة النصفية لحساب ثبات المقياس، حيث يتم فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الفردية العبارات الفردية عن إجاباتهم على العبارات الزوجية، ومن ثم حسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية (1). والزوجية، وفق الصيغة الآتية

حيث:

ر: معامل ارتباط بيرسون.

ن: حجم العينة.

مج س: مجموع درجة الإجابات على العبارات الفردية.

مج ص: مجموع درجة الإجابات على العبارات الزوجية.

مج س2: مجموع مربعات درجة الإجابات على العبارات الفردية.

 2 بحموع مربعات درجة الإجابات على العبارات الزوجية.

مج (س×ص): مجموع حاصل ضرب درجة الإجابات على العبارات الفردية في الإجابات على العبارات الزوجية.

وأخيراً حسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان بر، أون بالصيغة الآتية:

أما معامل الثبات فهو يمثل الجذر التربيعي لمعامل المصداقية ألفا كرنباخ، ويتر، أوح كل من الصدق والثبات بين الصفر و 100%، فكلما كانت النتيجة قريبة إلى 100% دل ذلك على الثبات والصدق العاليين في إجابات أفراد عينة الدراسة. الجدول(1) يبين معامل الصدق والثبات لعبارات الاستبانة.

لعبارات الاستبانة	كرنباخ والثبات ا	معامل المصداقية ألفا	الجدول(1)
-------------------	------------------	----------------------	-----------

معامل الثبات	معامل المصداقية ألفا كرنباخ	عدد العبارات	البيان
0.884	0.875	7	عبارات الفرضية الاولى
0.914	0.985	7	عبارات الفرضية الثانية
0.933	0.900	7	عبارات الفرضية الثالثة
0.922	0.917	21	لجميع عبارات الاستبانة

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة 2024م

بلغ معامل المصداقية ألفا كرنباخ في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبانة (91.7%) فيما بلغ معامل الثبات بلغ معامل الثبات أفراد عينة الدراسة بما يؤدي إلى الثقة، والقبول بالنتائج التي ستخرج بما هذه الدراسة، مما يمكننا من الإعتمادية على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة، وتحليل نتائجها.

الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الرقابة الإدارية وجودة التقارير المالية في وزارة المالية

أ. <u>الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الاولى</u>

الجدول (2)

الاحصاء الوصفى لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الأولى

						"	
الترتيب	درجة	الاهمية	المنوال	المتوسط	الانحراف	est 1 all	
	الموافقة	النسبية			المعياري	العبارات	ت
1	عالية	%82.6	4	4.13	0.90	رفع الكفاءة الإنتاجية يسهم في زيادة جودة التقارير المالية في	1
						وزارة المالية.	
5	عالية	%79.4	4	3.97	1.02	إعداد الموازنات التقديرية يسهم في زيادة جودة التقارير المالية في	2
						وزارة المالية.	
2	عالية	%82	4	4.10	0.93	إعداد التقارير بصورة دورية يسهم في زيادة جودة التقارير المالية	3
						في وزارة المالية.	
4	عالية	%81.6	4	4.08	0.91	تطبيق محاسبة المسئولية والكشوفات الإحصائية يسهم في زيادة	4
						جودة التقارير المالية في وزارة المالية.	
3	عالية	%81.8	4	4.09	0.96	برامج التدريب للموظفين يسهم في زيادة وجودة التقارير المالية في	5
						وزارة المالية.	
7	عالية	%78.2	4	3.91	1.03	ضمان الالتزام بالسياسات الإدارية يسهم في زيادة جودة التقارير	6
						المالية في وزارة المالية.	
6	عالية	%79	4	3.95	0.96	تطبيق نظام الرقابة على الجودة يسهم في زيادة جودة التقارير	7
						المالية في وزارة المالية.	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2024م.

من خلال الجدول (2) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات الفرضية الأولى التي تنص على: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الرقابة الإدارية وجودة التقارير المالية في وزارة المالية) فأن الأوساط الحسابية له تقع في المدى مابين (1.03 – 4.13) والمنوال (4) والانحراف المعياري يقع في المدي مابين (0.90 – 1.03) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي المحايدة والموافقة والموافقة بشدة.

ج. اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الأولى:

الجدول (3) الجدول الخرضية الأولى اختبار مربع كاى لعبارات الفرضية الأولى

الدلالة	القيمة	مستوى	درجة	مربع كاي	العبارة	م
	الجدولية	المعنوية	الحرية			
القبول	4.33	.000	1	177.90	رفع الكفاءة الإنتاجية يسهم في زيادة جودة التقارير المالية في وزارة المالية	1
القبول	4.67	.000	2	156.76	إعداد الموازنات التقديرية يسهم في زيادة جودة التقارير المالية في وزارة المالية.	2
القبول	4.24	.000	2	154.90	إعداد التقارير بصورة دورية يسهم في زيادة جودة التقارير المالية في وزارة المالية.	3
القبول	4.13	.000	2	167.63	تطبيق محاسبة المسئولية والكشوفات الإحصائية يسهم في زيادة جودة التقارير المالية في وزارة المالية.	4
القبول	4.62	.000	1	137.31	برامج التدريب للموظفين يسهم في زيادة وجودة التقارير المالية في وزارة المالية.	5
القبول	4.95	.000	2	130.21	ضمان الالتزام بالسياسات الإدارية يسهم في زيادة جودة التقارير المالية في وزارة المالية.	6
القبول	4.71	.000	1	128.14	تطبيق نظام الرقابة على الجودة يسهم في زيادة جودة التقارير المالية في وزارة المالية.	7

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية،2024م.

V لاختبار صحة الفرضية التي تنص على: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الرقابة الإدارية وجودة التقارير المالية في وزارة المالية، تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة (177.90 -156.76 - 156.90 - 156.90 وبدرجات حرية (2- 2) والقيمة الجدولية تقع في المدى مابين (1.4 -130.21 - 130.21 - 167.63 وبدرجات حرية (1.5 وبستوى دلالة V وبعدر العبارات (0.05) وعند مقارنة مستوى الدلالة V بعنى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات الفرضية.

الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الضبط الداخلي وجودة التقارير المالية في وزارة المالية.

ب. الاحصاء الوصفى لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الثانية:

الجدول (4) الاحصاء الوصفى لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الثانية

الترتيب	درجة	الاهمية	المنوال	المتوسط	الانحراف	militati	_
	الموافقة	النسبية			المعياري	العبارات	ت
7	عالية	%75.4	4	3.77	1.08	تقسيم العمل وفقاً لمنظور الرقابة الذاتية يسهم في زيادة	1
						جودة التقارير المالية في وزارة المالية.	
3	عالية	%82	4	4.10	0.93	الفصل بين الاختصاصات يسهم في زيادة جودة	2
						التقارير المالية في وزارة المالية.	
2	عالية	%82.2	4	4.11	0.91	التغير الدوري للموظفين يسهم في زيادة جودة التقارير	3
						المالية في وزارة المالية.	
5	عالية	%81	4	4.05	0.89	إستخدم دليل للإجراءات مفهوم من قبل جميع	4
						الموظفين يسهم في زيادة جودة التقارير المالية في وزارة	
						المائية.	
4	عالية	%81.4	4	4.07	0.97	تحديد المسئوليات يسهم في زيادة جودة التقارير المالية	5
						في وزارة المالية.	
1	عالية	%82.6	4	4.13	0.98	الجرد المفاجئ للنقدية والمخزونات على فترات زمنية	6
						محددة يسهم في زيادة جودة التقارير المالية في وزارة	
						المالية.	
6	عالية	%80.6	4	4.03	1.45	التأمين على الأصول يسهم في زيادة جودة التقارير	7
						المالية في وزارة المالية.	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

من خلال الجدول (4) يلاحظ الباحث أن الإحصاءات الوصفية للعبارات الفرضية الثانية التي ينص على" هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الضبط الداخلي وجودة التقارير المالية في وزارة المالية، فان الاوساط الحسابي له تقع في المدي ما بين (4.13) والمنوال (4) والانحراف المعياري يقع في المدى مابين (4.13) جميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي موافق وموافق بشدة.

ج. اختبار مربع كاى لعبارات الفرضية الثانية:

لجدول (5) اختبار مربع كاى لعبارات الفرضية الثانية

الدلالة	القيمة	مستوى	درجة	مربع كاي	العبارة	٩
	الجدولية	المعنوية	الحرية			
القبول	4.41	.000	1	168.16	تقسيم العمل وفقاً لمنظور الرقابة الذاتية يسهم في زيادة جودة التقارير المالية في وزارة المالية.	1
القبول	4.11	.000	1	204.88	الفصل بين الاختصاصات يسهم في زيادة جودة التقارير المالية في وزارة المالية.	2
القبول	4.15	.000	2	216.32	التغير الدوري للموظفين يسهم في زيادة جودة التقارير المالية في وزارة المالية.	3
القبول	4.84	.000	1	215.72	إستخدم دليل للإجراءات مفهوم من قبل جميع الموظفين يسهم في زيادة جودة التقارير المالية في وزارة المالية.	4
القبول	4.43	.000	1	230.10	تحديد المسئوليات يسهم في زيادة جودة التقارير المالية في وزارة المالية.	5
القبول	4.29	.000	1	189.78	الجرد المفاجئ للنقدية والمخزونات على فترات زمنية محددة يسهم في زيادة جودة التقارير المالية في وزارة المالية.	6
القبول	4.57	.000	2	255.19	التأمين على الأصول يسهم في زيادة جودة التقارير المالية في وزارة المالية.	7

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2024.

 $V_{\rm sig} = 0.000$ الفرضية التي تنص على: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الضبط الداخلي وجودة التقارير المالية في وزارة المالية، تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الالفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة (168.16 $- 204.88 - 204.80 - 216.32 - 204.80 - 215.72 - 216.32 - 230.10 - 215.72 - 230.10 - 215.72 - 230.10 - 215.72 وبدرجة حرية (1 - 2) والقيمة الجدولية تقع في المدى مابين (0.05) وعند مقارنة مستوى الدلالة <math>V_{\rm sig} = 0.000$ المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن $V_{\rm sig} = 0.000$ مستوى الدلالة $V_{\rm sig} = 0.000$ المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات.

ملخص نتائج فرضيات الدراسة

فيما يلي ملخص لنتائج التحليل الاحصائي الوصفي لجميع فرضيات الدراسة.

الجدول (6) يوضح ملخص نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لفرضيات الدراسة

النتيجة	مست <i>وى</i> المعنوية	مربع کاي	درجة الموافقة	الاهمية النسبية	المتوسط	الانحراف المعياري	فرضيات الدراسة	٩
قبول	0.000	197.66	عالية جداً	%80.6	4.03	0.72	الفرضية الاولى	1
قبول	0.000	183.78	عالية جداً	%81.8	4.09	0.85	الفرضية الثانية	2

المصدر: اعداد الباحث بالالعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2019م.

يلاحظ الباحث من الجدول (6) الذي يوضح ملخص نتائج التحليل الوصفي لفرضيات الدراسة الآتي:

1. الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الرقابة الإدارية وجودة التقارير المالية في وزارة المالية، نجد أن اغلبية المبحوثين يوافقون على جميع عبارات الفرضية الآولى وذلك من خلال الوسط الحسابي لجميع العبارات حيث نجد انه اكبر من الوسط الفرضي (3) حيث بلغ متوسط اجابات المبحوثين على جميع العبارات (4.03) ونسبة الأهمية بلغت (80.6%) وقيمة مربع كاي الفرضي (197.66) ومستوى المعنوية (0.000) وذلك يدل على وجود فروقات ذات دلالة احصائية مما يؤكد أن فرضية الدراسة الأولى قد تحققت.

2. الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الضبط الداخلي وجودة التقارير المالية في وزارة المالية، نجد أن اغلبية المبحوثين يوافقون على جميع عبارات الفرضية الثانية وذلك من خلال الوسط الحسابي لجميع العبارات حيث نجد انه اكبر من الوسط الفرضي (3) حيث بلغ متوسط اجابات المبحوثين على جميع العبارات (4.09) ونسبة الأهمية بلغت (81.8%) وقيمة مربع كاي الفرضي (3) حيث بلغ متوسط اجابات المبحوثين على وجود فروقات ذات دلالة احصائية مما يؤكد أن فرضية الدراسة الثانية قد تحققت.

النتائج والتوصيات

خلص الباحث للنتائج التالية:

1. اتضح من خلال الدراسة الميدانية ما يلي:

أ. ثبوت صحة الفرض الأول والذي مفاده: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الرقابة الإدارية وجودة التقارير المالية في وزارة المالية. حيث أوضح التحليل مربع كأي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الرقابة الإدارية (كمتغير مستقل) وبين جودة التقارير المالية في وزارة المالية (كمتغير تابع)، حيث كانت قيمة مربع كأي المحسوبة (197.66) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كأي المحسوبة والتي تقع في المدى ما بين (4.13 – 4.95) وبدرجات حرية (2-1) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.00) وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.000، ويعنى ذلك أنه كلما كان هناك اهتمام بمستوى الرقابة الإدارية كلما أدى ذلك إلى جودة التقارير المالية في وزارة المالية . وجاء تصنيف الوسيط والمنوال بدرجة موافق، هو يفسر التأثير على جودة التقارير المالية .

ب. ثبوت صحة الفرض الثاني والذي مفاده: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الضبط الداخلي وجودة التقارير المالية في وزارة المالية. إذ أوضح تحليل مربع كاي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الضبط الداخلي (كمتغير مستقل) وبين جودة التقارير المالية في وزارة المالية (كمتغير تابع)، حيث كانت قيمة مربع كأي المحسوبة (183.78) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كأي المحسوبة (183.78) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كأي المحدولية والتي تقع في المدى ما بين (4.11 – 4.84) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (000)، وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.000، ويعنى ذلك أنه كلما كان هناك اهتمام بمستوى الضبط الداخلي كلما أدى ذلك إلى جودة التقارير المالية في وزارة المالية. وجاء تصنيف الوسيط والمنوال بدرجة موافق، وهو يفسر التأثير على جودة التقارير المالية.

ج- ثبوت صحة الفرض الثالث والذي مفاده: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة المحاسبية وجودة التقارير المالية في وزارة المالية. إذ أوضح تحليل مربع كاي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العلاقة بين الرقابة المحاسبية (كمتغير مستقل) وبين جودة التقارير المالية في وزارة المالية (كمتغير تابع)، حيث كانت قيمة مربع كأي المحسوبة (206.73) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كأي الجدولية والتي تقع في المدى ما بين (4.00 – 4.92) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.000). وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.0000

ويعنى ذلك أنه كلما كان هناك اهتمام بالرقابة المحاسبية كلما أدى ذلك إلى جودة التقارير المالية في وزارة المالية. وجاء تصنيف الوسيط والمنوال بدرجة موافق، وهو ما يفسر التأثير على جودة التقارير المالية.

التوصيات

- 1- العمل على الاهتمام بالعناصر البشرية باعتبارهم الركيزة الأساسية لنظام الرقابة الداخلية بوزارة المالية السودانية عن طريق التدريب الفني المتخصص على طبيعة عمل وحدته الحكومية، بجانب الدورات الخاصة بما يؤدي إلى تفهمهم العمل الرقابي وطبيعة العمليات المالية التي قد تشكل بيئة للفساد المالي.
- 2- ضرورة أن تعمل وزارة المالية بشرق دارفور على توفير الدقة في البيانات تحديد درجة الاعتماد على المعلومات المحاسبية بما يسهم في زيادة جودة التقارير المالية في الوزارة .
 - 3- اعتماد مصرفات التأمين على الأصول والتي يتم تحديدها وفق معدل خصم يتم تقديره من قبل المتخصصين في الوزارة.

الهوامش:

1- محمد همام واخرون، دور نظام الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية دراسة حاله البنك الاهلي اليمني، مجلة جامعة فزان العلمية، ليبيا، المجلد 3 العدد2، 2024م

2- مروة ابراهيم ربيع، ثر ضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له على جودة التقارير المالية في مصر- دراسة ميدانية، مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الادارية، المقالة كا، المجلد 58، العدد 6، أكتوبر 2021، الصفحة 231-232.

5- مجدي مليج واخرون محددات ضعف الرقابة الداخلية وأثرها على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية : دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية مجلة . الفكر المحاسبي، جامعة القاهرة، Article 7, Volume 20, Issue 8, December 2016, Page 329-395.

(1) غسان فلاح المطارنة، (2013)، الملخل إلى تلقيق الحسابات المعاصو، دار زمزم للنشر والتوزيع، عمان، ص 205.

(2) د. ثناء على القباني،(2011)، المراجعة اللماخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، (الدار الجامعية، الإسكندرية، ص121.

(3) بكر ابراهيم محمود،(2017)، انعكاس العلاقة التكاملية بين معايير تقنية الحيود السادس (Six Sigma) وعناصر الرقابة الداخلية وفق اطار (COSO) على تحسين جودة أداء الوحاءات الاقتصادية، مجلة المحاسب للعلوم المحاسبية والتلقيقية، نقابة المحاسبين والملققين المركز العام، المجلد (24)، العدد 47، ص 158.

(1) أ.د. مجيد الشرع، (2010)، الرقابة الداخلية ودلالاتما في الحد من الفساد المالي، مجلة المنصور، كلية المنصور الأهلية ببغداد، العدد الرابع عشر، ص 61. (2) د.عقون سعاد، (2005)، مدخل مقترح لتطوير نظم الرقابة الداخلية للحد من الفساد في الوحدات الإدارية الحكومية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الرابع، ص ص 265 – 266.

(3) د. صفوت مصطفى محمد إبراهيم الدويري، (2005)، م**دخل مقترح لتطوير نظم الرقابة الله اخلية للحد** من الفساد في الوحدات الإدارية الحكومية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الرابع، ص ص 178 – 179.

(1) ربحي مصطفى عليان،(2007)، أ**سس الإدارة المعاصرة/ ط2**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع،عمان، ص 90.

- (1) أمينة رشيد، (2005)، **دور أنظمة الرقابة الداخلية في مراجعة جودة الأداء في منظمات الأعمال الحكومية**، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة جامعة حلب، سورية، صرص 5– 10.
- (2) خلف عبد الله الوردات،(2004)، ا**لتدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن** 1/A، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ص ص 322 323.
 - (2) يوسف حمد محمد، (2013)، الأموال، مجلة إدارة التخطيط والبحوث، الخرطوم، العدد 130، ص 48.
- (3) د. مصطفى نجم البشاري علي، محمد حسين حسن عبد الرحمن،(2017)، وظيفة المراجعة الداخلية وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، المجلد (9)، العدد السادس والثلاثون، ص 29.
 - (1) علاء رزق، (2013)، المحاسبة في حوكمة الشركات، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، ص 33.

(2) SEC. (2003), Cynthua Aglassm an obstacles to good financial reporting, sep. p33.

- (3) د. محمود عبد الفتاح الوشاح، د. لونا محمد عزمي شاهين، (2017)، التقارير المالية للرقابة على أداء المنظمات- دراسة تحليلية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، حامعة الزقازيق، المجلد (39)، العدد الثاني، ص 203.
- (4) رواء عبد الرازق باعكضة، (2011)، أثير المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأولية على أسعار الأسهم، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ص 29.
- (1) إسكندر محمود حسين نشوان،(2017)، الاتجاه نحو التدقيق المشترك كدخل لتحسين جودة التقارير، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة بغداد، المجلد (23)، العدد 100، ص 577.
 - (2) محمد صديق عبد العزيز، عبد الرحمن عادل خليل، مرجع سابق، ص ص 81 82.
- (1) سهير الطنملي، (2011)، دور الحاكمية المؤسسية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، العادد الثاني، ص 357.
- (2) معتز عبد الحميد علي، (2013)، أث<mark>ر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية</mark>، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الثاني، ص157.
- (3) د. عماد سعد محمد الصايغ، د. حميدة محمد عبد المجيد،(2015)، قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية،، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية، جامعة بني سويف، مصر، المجلد (3)، العدد الأول، ص 5.
 - (1) د. عدنان بن ماجد وآخرون، (1991)، مبادى الاحصاء والاحتمالات، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، ص 129.